

كتاب: الدولة المستحيلة لوائل حلاق

قراءة نقدية

د. عطية عدلان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله .. والصلاة والسلام على رسول الله .. وبعد ..

دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية .. دولة إسلامية ديمقراطية .. دولة إسلامية حديثة .. مصطلحات متنوعة وكثيرة لخصت طموح أكثر الإسلاميين وأعلامهم صوتاً، في إقامة دولة تكون كالإنسان، مكونة من قبضة طين ونفخة روح، فأما قبضة الطين فهي الماكينة الغربية الحديثة المسماة بالدولة المدنية، وأما نفخة الروح فهي الشريعة الإسلامية التي سيتم ضخها في هذا الجهاز الأصم المحايد !!

ولكوننا قد تعودنا - كإسلاميين معاصرين - على الثائبة الأزلية السرمدية، ثائبة التأييد المطلق والرفض البات؛ لم تسعد الساحة العلمية الإسلامية بدراسة موضوعية تكشف غوامض القضية؛ اللهم فيما عدا بعض الدراسات المتناثرة على استحياء هنا وهناك على الأطراف البعيدة للساحة الثقافية الإسلامية المعاصرة؛ وغالباً ما تكون مهجورة كالسلعة التي لم تأخذ حظها في الدعاية والشهرة، وإن كانت في ذاتها قيّمة.

وقد صدر في الفترة الأخيرة - في هذا الصدد - كتاب متميز بعنوان: (الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة، وأزمة القيم الحداثية) للمستشرق الأكاديمي المعروف وائل بهجت حلاق، يلخص فيه ما انتهى إليه من خلال أعماله السابقة المعروفة، والتي جعلت منه مرجعاً لدارسي الفقه الإسلامي، وخاصة في العالم الغربي، والتي منها: "الفقه والنظريات

الفقهية في الإسلام " و"تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام" و"نشأة الفقه الإسلامي وتطوره" و"السلطة المذهبية: التقليد والتجديد في الفكر الإسلامي".

وقد جاء الكتاب في سبعة فصول:

الأول: مقدمات.

والثاني: الدولة الحديثة.

والثالث: الفصل بين السلطات: سلطة القانون أم قانون السلطة؟

والرابع: القانوني والسياسي والقيمي.

والخامس: الذات السياسية ومحصات الذات الأخلاقية.

والسادس: محاصرة العولمة واقتصاد القيم.

والسابع: المجال الرئيس للقيم.

والذي يظهر من عنوان الكتاب (الدولة المستحيلة) أنّ فكرة الدولة الإسلامية في ثوب الدولة المدنية الحديثة فكرة مستحيلة التحقيق لدى المؤلف، غير أنّ المؤلف يعتمد في كتابه على الدراسة الموضوعية التي تتبع الظواهر وتردها إلى أصولها، لتخرج في النهاية بسلسلة من النتائج، التي - مهما اتفقنا أو اختلفنا معها - تظل محتفظة لنفسها بقدر كبير من الرونق العلميّ البحثيّ.

وقد "انطلق الدكتور وائل حلاق في كتابه من فكرة مركزية بأن الدولة الحديثة تتناقض جوهرياً وفلسفياً مع الشريعة الإسلامية، ومهما قدم إسلاميو اليوم من نماذج لتطبيق الشريعة الإسلامية في ظل الدولة الحديثة؛ فإنها - أي الشريعة الإسلامية - ستأتي ميتة مؤسسياً ومساءة الاستخدام سياسياً"^(١). ومن ثمّ فهو يرى أنّه إذا اختار المسلمون نموذج الدولة الحديثة كما تعرفها أوروبا، فإنهم يختارون نموذجاً أقلّ تقدماً ونجاحاً من الذي عاشوه لمدة اثني عشر قرناً^(٢).

ففي بداية الكتاب يطرح فكرته بوضوح تام وصراحة سافرة فيقول: "أطروحة هذا الكتاب بالغة البساطة: مفهوم (الدولة الإسلامية) مستحيل التحقيق، وينطوي على تناقض داخلي؛ وذلك بحسب أيّ تعريف سائد لما تمثله الدولة الحديثة"^(٣)، وسوف يتبين من سياق كلامه أنّه يعني الدولة الإسلامية في صورة الدولة المدنية الحديثة؛ لكونه يرى أنّ مكونات الدولة

(١) الدولة المستحيلة: الفصل بين الأبتمولوجي والمشروع السياسي - محمد البيطار - نشر يوم الجمعة ٢٦ يونيو ٢٠١٥ م

(٢) قراءة في كتاب الدولة المستحيلة لوائل حلاق - بقلم محمد حصاحص موقع مؤمنون بلا حدود بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٤ م

(٣) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق - ت عمرو عثمان - المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات - ص ١٩

الإسلامية مناقضة لمكونات الدولة الحديثة، ومن ثمّ فإنّ "أيّ تعريف لدولة إسلامية حديثة متناقض ذاتيا بصورة جوهرية" (٤)

وهو - من جهة - يبيّن هذه الفرضية على ازدواجية الطرح في الخطاب الإسلاميّ المعاصر؛ مما جعل المسلمين اليوم يواجهون تحدي التوفيق بين إقرارهم بالدولة الحديثة، وبين تطلّعهم إلى صيغة تطبق فيها أحكام هذه الشريعة .. وقد سلم الإسلاميون وفي القلب منهم الإخوان المسلمون بأن هذه الدولة الحديثة (المدنية) لا تتعارض مع قيم الشريعة الإسلامية وقوانينها.. (٥)، ومن جهة أخرى يردّها إلى الواقع الذي يحول بضخامته وثقله دون تحقق تطلّعهم ذلك من خلال الدولة الحديثة التي اضطروا للإقرار بها؛ فلا شكّ أنّ "العالم الإسلاميّ خمس العالم، ويعيش في العصر الحديث وينغمس في منظومة الحداثة الأخلاقية، وهذا مأزق يُعتبر الأصل لوقوع التناقض في مفهوم الدولة الإسلامية الحديثة... (٦)

(٤) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق - ت عمرو عثمان - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٢٣

(٥) راجع: الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق - ت عمرو عثمان - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٢٢

(٦) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق - ت عمرو عثمان - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٢٤

وحيال هذا الطرح الموضوعي الصريح، الذي جاء مواكباً لثورات الربيع العربي، وجاءت ترجمته معاصرةً لموجة الانقلابات على التجارب السياسية الإسلامية في أكثر من بلد، تباينت إلى حد كبير ردود أفعال المثقفين في عالمنا الإسلامي، بين قادح ومادح، وآخر يصفق دون وعي منتشياً بنصر كاذب على أصحاب المشروع الإسلامي الحديث؛ ولعل من المضحك - قبل الاستطراد - ما كُتب في (اليوم السابع) عن التبشير بموت حلم الإسلاميين مع ميلاد ترجمة هذا الكتاب، ولا أدري إذا كانت كاتبة هذه السطور قد قرأت الكتاب أصلاً أم تلقفت أخباره وأذاعتها بنفس طريقتهم في تلقف الأخبار وترويجها، إذ لا يعقل كلامها الذي هذا نصه: "لم يكن للدولة الإسلامية وجود في التاريخ لكي تعيد استدعاء أمجادها المفقودة في المستقبل؛ هكذا يصف وائل حلاق، الباحث الفلسطيني المتخصص في القانون وتاريخ الفكر الإسلامي في كتابه (الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي) المحاولات المستمرة لبعض المنظمات الإسلامية لإقامة ما يصفوه (بدولة الخلافة الإسلامية) مؤكداً أن (الدولة الإسلامية) كانت وستظل دائماً حلماً يراود بعض المنظمات ولكنه مقرون بواقع استحالة تطبيقه"^(٧).

(٧) اليوم السابع - الأحد ٢٦ أبريل ٢٠١٥ - نبيلة مجدي

مأزق الحداثة

في جولات طويلة بعض الشيء، وصولات لها دويّ وقعقة، شنّ الدكتور حلاق الغارة على الدولة القومية الحديثة وعلى ما قامت عليه من قيم حداثيّة؛ بغية الوصول إلى نتيجة، مفادها: أنّ تلك البناية الأوربية الهوية، والحداثيّة المنبع والمشرّب، لا تصلح أن تكون وعاءً يحوي قوانين الشريعة وأخلاقياتها.

فهو - ابتداء - يرى أنّ القيم الحداثيّة ومنظومتها الأخلاقية متناقضة تماماً مع معطيات الشريعة، وهي قيم صنعت على مدى قرون فيما سمي بعصر التنوير والثورة الفرنسية والثورة الصناعيّة وغير ذلك، ويرى أنّ هيمنة الفكر الحداثي جعل ثلثي العالم يجري ويلهث وراء الحضارة الغربيّة خالفاً كل لبوس كان يلبسه^(٨)، بل وينعي ثقافة العالم الثالث التي فقدت وجودها بخضوعها لهيمنة الحداثة، فيقول: "إنّ الحداثة التي يحدد مفكروا الغرب الحديث خطابها المهيمن قد اجحفت بحق ثلثي سكان العالم الذين فقدوا تاريخهم وفقدوا معه طرائق وجودهم العضوية"^(٩)

(٨) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق - ت عمرو عثمان - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٣٣

(٩) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق - ت عمرو عثمان - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٣٣

لا ينبغي أن نحترم قيم الحداثة هذا الاحترام الذي فرضه منظورها بقوة الواقع وضغطه؛ فإنّ الحداثة تموج بالمتناقضات الصارخة والمخالفات الصريحة للعقل والفطرة، والمنظرون للفكر الحداثي يواجهون ثلاثة نواقض لفكرهم، أولها أنّ ما عانته البشرية قبل العصر الحديث من فقر وجوع ومرض بأسباب طبيعية عانته في العصر الحديث بأسباب من صنع الإنسان وهي الرأسمالية والنزعة التصنيعية وفساد البيئة، ثانيها أنّ العصر الحديث شهد وحده بلا منازع حالة التفكك في بنى الأسرة والمجتمع في ظل الدولة الرأسمالية الحديثة؛ مما كان له أثره في إنتاج شخصية فرد مغترب شديد النرجسية، ثالثها: مشروع الدمار الذي يحكم العلاقة بين الرجل والمرأة ويصوغها بالصورة التي تضر بهما معاً؛ مما يستدعي المسؤولية الأخلاقية قبل كل شيء^(١٠).

ولعل من أهم أسباب التباعد بين الفكر الحداثي والمنهاج الأخلاقي الذي جاء به الإسلام، أنّ الفكر الحداثي قام على نظرية مناقضة تماماً لما قام عليه البناء الأخلاقي، إذ "على خلاف البعد الميتافيزيقي الشرقي، تقوم الميتافيزيكا في الغرب - ابتداء من عصر التنوير - على مبدأ السيادة على الكون والسيطرة على الطبيعة بأكملها، هذا المبدأ هو الأساس الذي انطلقت منه دراسة الواقع، ويمثل العامل القيمي المحوري الحاسم في

(١٠) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق - ت عمرو عثمان - المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات - ص ٣٤

تشكيل البنية المعرفية والأخلاقية للغرب في العصر الحديث، وهذه السيطرة ليست فقط على المادة المتوحشة البليدة الغبية، وإنما كذلك على الذات الإنسانية، ومن هنا فالإله على فرض وجوده قد خلق الطبيعة ثم انسحب من المشهد، ولم تعد له علاقة بالكون، والإنسان هو من له السيادة والسيطرة، ومن ثم فالمعرفة هي القوة والتغيير وإحكام السيطرة، وفي هذا السياق تكون الوضعية والبرجماتية أدوات عادية في يد السيادة الجديدة على الكون والحياة، وتنبت العلاقة بين القيمة والواقع، وكذلك بين السياسي والقانوني من جهة وبين الأخلاقي^(١١).

وإذا كانت هذه العقيدة هي البعد الميتافيزيقي للأخلاق الحدائثة فليس هناك تعبير عن درجة وحجم التغيير في معايير الأخلاق إلا الانقلاب التام " وكما يرى جون غراي بحق: فإنّ المشروع المركزي للتبوير " كان استبدال الأخلاق المحلية والعرفية والتقليدية وكل أشكال الإيمان المتعالي بأخلاق نقدية وعقلانية قدمت كأساس لحضارة كونية"^(١٢).

ولعل من أسباب ذلك التباعد أيضاً تلك النقلة الهوجاء المجنونة، التي واكبت الثورة الصناعية، والتي تمثلت فيها بحق فتنة العلم الحديث والتكنولوجيا المعاصرة، نستطيع أن

(١١) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحدائثة الأخلاقي - وائل حلاق - ت عمرو عثمان - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ١٥٠

(١٢) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحدائثة الأخلاقي - وائل حلاق - ت عمرو عثمان - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٤٠

ندركها بوضوح إذا استعونا نظرية (النطاق المركزي) ل (كارل شميت) للمقارنة بين المنظومة الأخلاقية الحديثة بعد عصر التنوير والأخرى الموروثة مما قبل العصر الحديث، فالنطاق المركزي للأخلاق في العصر الحديث هو نموذج التقدم التقني الذي أنشأ دين التقدم التقني، الذي كان له أثره سياسيا واقتصاديا وأخلاقيا، حتى صارت كل معاني الحرية والأخلاق والله وغير ذلك تدور مشدودة إلى هذا النطاق المركزي، أما النطاق المركزي المقابل فهو التنشئة الأخلاقية^(١٣).

هذه النقلة الانقلابية الحادة لم يقف أثرها عند الحدود الأوروأمريكية؛ حتى امتدّ عبر العولمة التي فرضها الاستعمار على العالم؛ لتمضي بعد ذلك آمنة في سلاسة ودفق، امتدّ الأثر ليلقي بظلاله المشؤومة على العالم الإسلامي؛ حيث "لم تستطع الحداثة ودولتها أن تقبلا - ولا يمكن لهما أن تقبلا - الشريعة بمعاييرها؛ لأنّ هذه المعايير أخلاقية وذات نزعة مساواتية بصورة عميقة، بينما أنزلت الدولة والعالم الذي أنتجته الأخلاق إلى منزلة النطاق الثانوي، وباختصار شديد كان النطاق المركزي للاستعمار هو الاقتصادي والسياسي

(١٣) راجع: الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومآزق الحداثة الأخلاقية - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

وليس الأخلاقيّ، كما يظل الاقتصادي والسياسيّ هو النطاق المركزيّ للحادثة، وعولمتها المتزايدة^(١٤).

وثمّ سببٌ ثالث، وهو التفريق بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، أو بين الحقيقة والقيمة، ذلك التفريق الذي بدأ الفكر الغربيّ يتعاطاه كمسكنات للضمير الدينيّ، والقصة بدأت من هناك، من الاعتقاد بأنّ الإنسان له الهيمنة والوصاية على الطبيعة المتوحشة البليدة؛ هذا الاعتقاد أورث النزعة المادية الوضعية التي اضطرت للتعامل مع القيم ببرجماتية لا نظير لها في قدرتها على التبرير، "فحين تكون الطبيعة متوحشة وبليدة فإنّه يمكن للمرء أن يتعامل معها من دون أيّ قيد أخلاقيّ، وهذا ما يحدث بالضبط منذ أوائل القرن التاسع عشر... غير أنّ هذا ليس كل شيء، فالنقطة الأكثر أهمية - في عزل المادة بوصفها متوحشة وبليدة - هي الظاهرة شديدة الأهمية، الناتجة عن ذلك والمتمثلة في فصل الحقائق عن القيم، وهو عامل رئيسي وجوهري من عوامل مشروع الحداثة... وقد أدى فصل المادة هذا عن القيمة إلى ظهور ما سمي بالعلم الموضوعي... وأصبح من المسلمات في الأوساط الفلسفية اليوم أنّ نظرية هوبز - بخصوص وجوب تأسيس

(١٤) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -

الأخلاق على قوانين موضوعية يكتشفها العقل لا على التراث أو أي نصوص دينية - قد مهدت للتصور الحديث عن العلاقة بين القانون والأخلاق^(١٥).

وظلت هذه التحولات البراجماتية تفور وتحرك الفكر حتى انتهى الأمر إلى التضحية بالقيمة التي ينبغي أن تسود، "فإذا كان هوبز وديكارت هما اللذان كيفاً لفكرة الانقسام بين (ما هو كائن) و (ما ينبغي أن يكون) في البداية وبصورة مبسطة، وإذا كان هيوم هو الذي طرحها كإشكالية فلسفية، في حين ترجمها أوستن إلى الوضعية القانونية؛ فإن نيتشة هو الذي أعلى سقفها الوضعي بإنكاره الحاد صحة الانقسام كلياً، وهو إنكار لم يتأت من التوفيق بين الاثنين أو على حساب شق الحقيقة من المعادلة، بل تحقق عن طريق التضحية بالقيمة أو (بما ينبغي أن يكون)^(١٦).

حتى معاني الحرية والكرامة أصابها هذا الزلزال الهائج، "وكما أكد تشارلز تايلور بحق: أصبحت فكرة الفصل بين الحقيقة والقيمة مسيطرة في قرننا العشرين وغدت أساساً لفهم وتقويم جديدين للحرية والكرامة، ولأن الحرية تمثل حجر الزاوية في مشروع التنوير - معبراً عنها في فكرة الاستقلال الكانطية - فإنها لم تعد تشير إلى قدرة الله المطلقة ومشيبته غير

(١٥) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحدائث الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ١٥٤-١٥٥

(١٦) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحدائث الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ١٦١

المتناهية، وغدت - بدلاً عن ذلك - تعبيراً عن قدرة الإنسان الطبيعية على استخدام العقل^(١٧).

الدولة الحديثة المتألّهة

على هذا الفكر الحدائّي المخالف تماماً للمنهج الأخلاقيّ، والقائم على أصول ميتافيزيقية منافية تمام المنافاة لما قام عليه البناء الأخلاقيّ؛ قامت الدولة المدنية الحديثة، قامت لتكون المحضن الراعي للحدائثة بأبعادها الميتافيزيقية، والوعاء الحاوي لها.

ويعتقد وائل حلاق أنّ الدولة - هكذا بإطلاق! - منتج أوروبيّ على وجه الحصر، فيقول: "ما من جزء آخر من العالم أنتج هذا الترتيب السياسيّ المحدد بذاته، فأوروبا المعرفة على أسس جغرافية وإنسانية كانت تقريباً المعمل الوحيد الذي صنعت فيه الدولة أول ما صنعت ثم تطورت"^(١٨).

ويرى أنّها تقوم على أسس حصرية، فيقول: "خمس خواص للشكل تملكها الدولة الحديثة، هي: - تكوين الدولة كتجربة تاريخية محددة ومحلية إلى حد بعيد

(١٧) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحدائثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ١٥٨

(١٨) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحدائثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٦٣

- سيادة الدولة والميتافيزيقا التي أنتجتها

- احتكار الدولة التشريع وما يتعلق بذلك من احتكار العنف المشروع

- جهاز الدولة البيروقراطيّ

- تدخل الدولة الثقافيّ الهيمني في النظام الاجتماعيّ^(١٩).

أما عن التجربة التاريخية فالدولة في أوروبا لم تنشأ فجأة، ولم ينزل بها من السماء وحي، ولم تقم بمعزل عن البيئة الثقافية التي تحيط بها ولا عن الشرط التاريخيّ الذي واكبها وأملى عليها سلطانه، فما تقدم ذكره من فكر حدائّي قائم على ميتافيزيقا خاصة، مع التغيرات الجذرية التي أحدثتها الثورة الصناعية في تركيبة المجتمع وفي أولوياته، مع حلول الرأسمالية محلّ الإقطاع وهجرة المال ومن ورائه التأثير السلطويّ إلى جيوب المرابين الذين يتحكمون في حركة الاقتصاد؛ كل هذا كان له أثره في شكل الدولة وفيما تقوم عليه من أسس.

بينما الحكم الإسلاميّ - هكذا كما يروق لحلاق تسميته - قام من قلب النطاق المركزيّ المنافي لنطاق الحضارة المغرورة، ألا وهو نطاق التنشئة الأخلاقيّ؛ قام ليؤدي

(١٩) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحدائة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -

وظائف بالغة السمو والرقى، يعبر عنها بوضوح ودون تكلف تعريفات الأئمة للخلافة: فهي - بحسب الماوردي - «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»^(٢٠)، ويعلل ابن جماعة سبب وجوب الإمامة فيقول معدداً أغراضها: "ويجب نصب إمام بحراسة الدين، وسياسة أمور المسلمين، وكف أيدي المعتدين، وإنصاف المظلومين من الظالمين، وبأخذ الحقوق من مواقعها، وبوضعها جمعاً وصرفاً في مواضعها، فإن بذلك صلاح البلاد وأمن العباد، وقطع مواد الفساد، لأن الخلق لا تصلح أحوالهم إلا بسُلطان يقوم بسياستهم، ويتجرد لحراستهم."^(٢١).

إذاً فليس غريباً أن يقرر وائل حلاق هذه الحقيقة: "يقوم الحكم الإسلامي على أسس أخلاقية وقانونية وسياسية واجتماعية وميتافيزيقية مختلفة جذريا عن الأسس التي تدعم الدولة الحديثة" وليس عجيباً أن يدعو للعودة إلى الأصول التراثية دون إقصاء للتراث الإسلامي في صياغة معبرة عن إعجابه بما لا يحب أن يسميه إلا (الحكم الإسلامي) حيث يقول: "إذا كان العصر الحديث قد أنتج حالة التفكك وفقدان العدالة الاجتماعية والدمار الأخلاقي؛ فإننا بحاجة - لكي نحقق ما بشر به عصر التنوير وكذلك الإسلام - إلى عودة للتراث الأخلاقي، ولكن ليس على طريقة بعض المفكرين الغربيين الذين حصروا المرجعية

(٢٠) الأحكام السلطانية للماوردي (ص ٥)

(٢١) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام - بدر الدين بن جماعة - دار الثقافة - الدوحة - ط: الثالثة، (ص: ٤٨)

الأخلاقية في الموروث الغربي؛ متجاهلين حقيقة التواصل الفكري، وإنما بطريقة أكثر إنصافاً، فإذا وضعنا في الاعتبار التعريف الصحيح للأخلاق فلا بدّ من الاعتماد على التراث الإسلامي؛ لكونه نجح في إقامة أنموذج واقعي، وهذا يعني بدقّة عودة الحكم الإسلامي بكل ما يعنيه المصطلح" (٢٢).

هذا عن النشأة، أما عن السيادة وما بنيت عليه من بعد ميتافيزيقي، فإنّ السيادة في الإسلام وفي النظام الإسلاميّ لله وحده، وتحقق هذه السيادة برّد التشريع للشريعة وحدها دون غيرها، هذا ما تقرّر بإجماع المسلمين في كل العصور، وتقرّر قبل ذلك بنصوص القرآن والسنة، قال تعالى: " وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله " هذا هو المبدأ البسيط الواضح الصريح المباشر، الذي يعتمد على بعده الميتافيزيقيّ الذي توضحه بقية الآية وما تلاها من آيات: " ذلكم الله ربي عليه توكلت وإليه أنيب، فاطر السماوات الأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير، له مقاليد السماوات والأرض يسطر الرزق لمن يشاء ويقدر إنّه بكل شيء عليم".

(٢٢) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -

وجميع الآيات الآمرة بالحكم بما أنزل الله - وما أكثرها - وكذلك الآيات الناهية عن الحكم بغير ما أنزل الله - وما أغزرها - تعتبر دليلاً يورث اليقين باستقرار هذا المبدأ وثباته، وتقطع بأنّ السيادة لا يمكن أن تكون لغير شريعة الله تبارك وتعالى.

أمّا في الدولة المدنية الحديثة فهي نظرياً للشعب، وعملياً للدولة؛ إذ إنّ البرلمان جزء من النظام، ومهما قيل عن تمثيله للشعب فإنّهُ سلطة من سلطات الدولة على كل حال، وحقيقاً وجوهرياً لحفنة المرابين الرأسماليين الذين يملكون الإعلام ويمولون الأحزاب ومرشحي البرلمان والرئاسة، ويتحكمون برأس مالهم وبشبكاتهم الاقتصادية المعقدة في الآلة الصماء الغشوم (الدولة المدنية)، تلك التي يحلم بها المتيمون بعشقها من بني جلدتنا، ممن يجوبون الأرض طولاً وعرضاً، ويرتادون المؤتمرات، ويغزون المحافل العلمية بأوراق سودت صفحاتها بما لا يقبله عقل ولا يقره شرع.

بينما نجد وائل حلاق يصرّ على أنّ هذا التنافر بين مبدأ السيادة في النظام الإسلامي ومبدأ السيادة في النظم الغربية يحيل بالضرورة قيام النموذج الإسلامي في صورة البناية الغربية المسماة بالدولة المدنية الحديثة، فيقول: " لا يمكن أن يكون ثمة إسلام من دون نظام أخلاقيّ - قانون مرتكز على بعد ميتافيزيقيّ - ولا يمكن أن يكون ثمة مثل هذا النظام الأخلاقيّ من دون سيادة إلهية أو خارجها، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن تكون ثمة دولة حديثة من دون سيادة أو إرادة سيادية خاصة بها ... وإذا صحت كل هذه المقدمات

- كما هو لازم - فإن الدولة الحديثة لا تستطيع أن تكون إسلامية إلا بقدر ما يستطيع

الإسلام امتلاك دولة حديثة، اللهم إلا إذا أعيد اختراع الدولة الحديثة بالكامل" (٢٣).

وفي سياق يركز فيه على بلورة المبدئين المتنافيين يقول: في الوقت الذي تعتبر فيه

الدولة القومية الحديثة غاية الغايات ولا تتعرف إلا ذاتها - مما يجعلها ميتافيزيقيا الأساس

الأسمى للإرادة السياسية - نجد أن الحكم الإسلاميّ صاحب السيادة فيه هو الله وحده،

وإذا كانت الأمة - بمقتضى سلطة الإجماع - تملك سلطة القرار فإنها في حقيقتها سلطة

محكومة بقواعد أخلاقية تتعالى على سيطرة الأمة ... " (٢٤).

ثم يستطرد مغطياً مساحات تطبيقية ممتدة مكاناً وزماناً فيقول: "لا توجد دولة قومية

حديثة إلا ولها قانونها الخاص، أما الحكم المسلم فلم يكن يمتلك دستورياً إرادة سيادية

ممثلة جوهرياً في قانون خاص به، بل كان ملزماً بتطبيق شريعة ليست من صنعه ... هكذا

(٢٣) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -

ص ١١٠-١١١

(٢٤) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -

ص ١٠٦ بتصرف

كانت الشريعة المتعالية على الإقليم هي القانون العام لكل تلك الإمبراطوريات
السلالية" (٢٥).

ولكي يجلي الصورة بوضوح؛ يدخل في تفاصيل ميتافيزيقية تكشف عن بشاعة السيادة
السياسية للدولة الحديثة؛ فينقل عن (بول كان) " أن الدولة ذات السيادة تعتبر القدرة
الفاعلة في بناء نفسها ... وهو ما يمكن قياسه على الخلق الإلهي من العدم، وتشارك
السيادة في مضامينها الكاملة مع التوحيد في كثير من الصفات، أولها: كلية القدرة؛ فكل
الأشكال السياسية متاحة لها، ثانيها: أنها تملأ الزمان والمكان؛ فهي حاضرة بالقدر نفسه
في حياة الأمة وفي كل موقع ضمن حدودها، ثالثها: أننا لا ندركها إلا من خلال ما
تنتجه ... " (٢٦).

ثم بعد هذا الدخول العنيف المباشر في تفصيلات ميتافيزيقا الدولة الحديثة ينثني إلى
آثارها في الواقع التشريعي الأكثر صراحة ووقاحة؛ فيسهب شارحاً: "بتعبير أوضح الدولة
هي الفاعل الأعلى في تشريع العنف، ذلك أنه حتى لو افترضنا أن بعض العقوبات
المشروعة إلهياً يجب تطبيقها أو تبنيتها، فإنها تتبنى كخيار للدولة وتعبير عن إرادتها،

(٢٥) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -
ص ١٣٦ بتصرف

(٢٦) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -
ص ٧٠

فالدولة هنا هي التي تُقرُّ الإرادة الإلهية وليس العكس، وبعبارة أكثر صراحة فهي تقف باعتبارها رب الأرباب، وإذا كانت الإرادة السيادية هي الإله الجديد كما رأينا؛ فلا إله إلا الدولة، ولذلك فإنَّ الحقَّ الحصريَّ في ممارسة العنف والتهديد به لإنفاذ الإرادة القانونية السيادية هو أحد أهم سمات الدولة الحديثة، والتركيز هنا ليس على الأسلوب القديم لقدرة الحاكم على إنفاذ العنف، بل على العلاقة الفريدة بين العنف وميتافيزيقا الإرادة السياسية^(٢٧).

وقد ركز المؤلف تركيزاً شديداً على مبدأ السيادة، وعلى صنوه المستقوي به والمقوي له في ذات الوقت، وهو تفرد الدولة بتشريع العنف واحتكارها للإكراه اللازم لممارسة هذه السيادة وتنفيذها، وأكد على منافاة ذلك لطبيعة الإسلام وشريعته، بصورة تفوق فيها على كثير من الإسلاميين، وهي بحقَّ مسألة جوهرية حاسمة في تحديد المسار.

وقد يكون اهتمامه بهذه القضية هو ما دفعه للإسهاب في الكشف عن هشاشة المبدأ الذي يخفف من عريضة الإرادة السياسية للدولة في منطقة السيادة؛ ألا وهو مبدأ الفصل بين السلطات، فإذا كان هذا المبدأ متحققاً بنسبة كبيرة في (نموذج الحكم الإسلامي)

(٢٧) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحدائث الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -

بسبب أنّ الشريعة مستقلة عن السلطة؛ لكون السيادة لله وحده، فإنّه - أي مبدأ الفصل بين السلطات - ليس متحققاً بالشكل الأمثل في الدولة الحديثة.

هذه هي الحقيقة المرّة، التي يتولى وائل حلاق تقريرها، بجمع اعترافات مفكري الغرب وساستهم، في نسق غاية في الروعة، ففي سياق النقد للمبدأ ذاته نقل عن هانز كلسن قوله: "إن مبدأ الفصل بين السلطات كما يفهم حرفياً ليس ديمقراطياً في جوهره؛ فما يتماشى مع فكرة الديمقراطية على العكس من ذلك، هو التصور الذي مفاده أن كل السلطة يجب أن تكون مركزة في الشعب ... يجب أن تمارس السلطة كلها هيئة كلية واحدة ينتخب الشعب أعضائها ..."^(٢٨)، ويقول أيضاً: "كان كلسن قد أكد بشدة مثل كثير من النقاد أن مفهوم الفصل غير دقيق إلى حد بعيد"^(٢٩)

وعلى مستوى التطبيق كانت الانتقادات أشد وأعنف، فهذا هو (mogen ansen) - حسبما نقل عنه وائل حلاق - يطلق هذا الإعلان المدوي: "هذا المبدأ - أي الفصل بين السلطات - قد شوّهته الاستثناءات إلى درجة أنه أصبح من الضروريّ اعتباره قطعة من

(٢٨) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ١٠٤

(٢٩) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٩٢

الخردة"^(٣٠) ثم يشتطّ في غمرة الحماسة: "وربما كان تدمير مبدأ الفصل بين السلطات جوهرية التاج في الثورة الإدارية الحديثة"^(٣١)

وباعتبار أنّ التطبيق العمليّ هو الكشّاف لما تنطوي عليه الأمور التي تخفي حقيقتها على كثير من الناس؛ ينطلق وائل حلاق متجولاً في سراديب النظام الأمريكي الذي يفاخر بفصله التام بين السلطات الثلاثة؛ ليخرج لنا كثيراً مما استكنّ في قلب الدولة ورسب في قاع جهازها البيروقراطيّ، فينقل عن (darylj) هذا التصريح الخطير: "منذ بداية الجمهورية الأمريكية تقريباً اختفى مبدأ الفصل بين السلطات كما فهمه واضعوا الدستور الأمريكي وكما يفهمه القانون الدستوريّ المعاصر اليوم"^(٣٢)

ثم يتجه - كعادته - بعد الإجمال إلى التفصيل لكن في مساحات أوسع من الصندوق الأمريكيّ: "يعدّ تصويت الأغلبية في البرلمان بسحب الثقة وإجبار الحكومة على الاستقالة أو الدعوة للانتخابات انتهاكاً لمبدأ فصل الوظائف، وكذلك كون الحكومة مسئولة أمام

(٣٠) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ٨٥

(٣١) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ٨٦

(٣٢) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ٨٦

البرلمان، في هذه الحالات تكون السلطة التشريعية هي التي تتغول على سلطات السلطة التنفيذية، وبالعكس تمتلك الحكومة في كثير من الديمقراطيات البرلمانية حق حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات ... كما أن كون رئيس الوزراء وأغلب الوزراء أعضاء في البرلمان وعلى رأس السلطة التنفيذية في الوقت نفسه هو انتهاك لمبدأ فصل الأشخاص، كما يعدّ انتهاكاً لفصل الوظائف أن كل القوانين تقريباً تبادر بها وتصوغها الحكومة .." (٣٣)

ثم يعود للنموذج الأمريكي ويغوص أكثر محاولاً استخراج أكبر قدر ممكن من مما لا يطلع عليه غير المتخصصين: "كثيراً ما يفوض الكونغرس سلطات تشريعية عامة لهيئات إدارية في مخالفة للمادة الأولى من الدستور الأمريكي، إضافة إلى ذلك فإنّ هذه الهيئات لا تخضع دائماً للسيطرة المباشرة للرئيس، خلافاً للمادة الثانية، علاوة على ذلك تمارس هذه الهيئات أحياناً سلطات قضائية خلافاً للمادة الثالثة" (٣٤)

وفي خطوة يبلغ فيها قاع الحقيقة ينقل عن (Louis fisher) هذا التقرير الخطير: "كان للدولة الإدارية إشكالية أخرى - على الأقل في الحالة الأمريكية - فقد ثار جدل عنيف أنذر بحالة أزمة حول تفتت السلطة التنفيذية حيث جرد الرئيس مما يعتبره الكثيرون

(٣٣) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٩٣

(٣٤) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٩٣

سلطته الموحدة ... كما يعتقد أن الاستقلال الإداري وغياب الرقابة الرئاسية عن قطاع عريض من السلطة التنفيذية خلق من الإدارة ومؤسسات تنفيذية معينة فرعاً رابعاً من الحكومة لا رأس له ... لكن السؤال عما إذا كان هذا التقاسم للسلطة التنفيذية دستورياً أم لا أو عما إذا كان يشوه نص الدستور أم لا يعدّ جدلاً خطيراً يضع تحت طائلة الشك - ليس حجة المؤسسة السياسية الأمريكية وحسب - بل بنيتها المعرفية أيضاً" (٣٥)

ولكي تتم المعالجة من جميع الجوانب تراه يعرج على تغولات السلطة القضائية: "فالمحاكم تمارس سلطة وظيفة بحكم أهليتها لإبطال القوانين الدستورية والقواعد الإدارية المنظمة، على أسس متعددة تتراوح بين دواعي المصلحة العامة والضرورة المنطقية .. كما أنّ المحاكم تسن قوانين عبر مبدأ السوابق القضائية، وهو قانون يقف على قدم المساواة مع القوانين التي تسنها السلطة التشريعية" (٣٦)

وإلى هنا يكون وائل حلاق قد أشبع الدولة الحديثة نقداً من جهة ما قامت عليه من مبادئ حداثة ومن جهة تركيبها وتنظيمها؛ وهو في ذلك كله لا يكف عن مقابلة هذه السوءات بفضائل ما أسماه (الحكم الإسلامي)، لكنه لم ينس أن يستطرد ليغطي مساحات

(٣٥) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٩٥ بتصرف بسيط

(٣٦) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -

أكثر خطورة، وهي تلك المساحات التي تعكس الأثر، وترجم النتائج الواقعية؛ لذلك فهي أكثر المناطق دعماً لفكرة استحالة قيام دولة إسلامية في شكل الدولة الحديثة - حسب وائل حلاق - لأنّ الدولة الحديثة لها هيمنة غير محدودة وغير مسبوقه في التاريخ على الحياة الاجتماعية.

والغفلة عن هذه الحقيقة الواقعية منزلق خطير، سحب كثيراً من معتقي فكرة إقامة الحكم الإسلامي في صورة الدولة الحديثة؛ ليلتلعهم فخ التحييد للدولة التي يريدون محاكاتها في الشكل والترتيب دون المضمون والأثر، إذ "تفترض الخطابات الإسلامية الحديثة أنّ الدولة الحديثة أداة للحكم محايدة، يمكن استخدامها في تنفيذ وظائف معينة طبقاً لخيارات قياداتها وقراراتهم، كما تفترض أنّ بمقدور القادة أن يحولوا آلة حكم الدولة حين لا تستخدم للقمع ممثل لإرادة الشعب، محددين بذلك ما ستكون عليه الدولة: ديمقراطية ليبرالية، أو نظام اشتراكي، أو نظام حكم إسلامي يطبق القيم والمثاليات المتأصلة في القرآن ... والواقع أن الدولة الحديثة تأتي بترسانتها من الميتافيزيقا، وأشياء أخرى كثيرة، محدثة آثاراً معينة ومتفردة: سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ومعرفية

ونفسية؛ ما يعني أنّ الدولة تصوغ نظماً معرفية معينة تحدد بدورها وتشكل المشهد الذي تبدو عليه الذاتية الفردية والجماعية"^(٣٧).

فالدولة الحديثة ليست آلة صماء بكماء محايدة، كما يظن البعض ممن يغربنا بالغرب ويعدنا بالبقاء عند المشرق، و"إنّ نُظْمَ الفرض والضبط الخاصة بالدولة الحديثة متفردة في التاريخ البشري؛ إذ إنّها تنتج أفراداً بذوات غير مسبوقة، فإذا كانت الدولة منتجاً أوروبياً متميزاً كما هو مجمع عليه، وإذا كانت الدولة تشمل سكانها بسيطرتها، الأمر الذي قد لا يوافق بعضهم عليه؛ يلزم أن تكون الذاتيات التي تصنعها متميزة"^(٣٨)

وإذا أردنا تفصيلاً فإكتفينا منه بضرب مثال معبر فإننا سنضطر للوقوف طويلاً أمام الأكاديميا، التي يظنّ بها أنّها بلغت الغاية في الاستقلال، فحتى هذه يفاجئنا البحث بأنها أداة لترسيخ هيمنة الدولة وعملها الفاعل في إنتاج الكينونات الوطنية أفراداً وأسراً ومجتمعاً، لذلك "يجد الدور الذي تقوم به الأكاديميا - آلة الدولة التعليمية النخبوية - في تشكيل الذات نظيراً له في وحدة اجتماعية أكثر جوهرية؛ ألا وهي الأسرة، وتكون الدولة هنا في كل مكان، فهي تسوس الأسرة، لا باعتبارها وحدة اجتماعية عضوية أو جمعاً مقدساً

(٣٧) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومآزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٢٧٥-٢٧٦ بتصرف بسيط

(٣٨) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومآزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٢٧٥-٢٧٦ بتصرف بسيط

يرعى سعادة الأفراد ورضاهم، بل باعتبارها وحدة إنتاج، أي وحدة تنتج المواطن (الذات الوطنية) وما من دولة قومية إلا وتدعي احتكار صنع القوانين، وما من صناعة قوانين إلا وتكرس جزءاً مهماً من اهتمامها وطاقاتها للتشريع الخاص بالأسرة، ولقد أعيد تعريف الأسرة، التي هي جزء لا يتجزأ من اهتمامات الإرادة القانونية السيادية، بحيث توضع في خدمة الدولة، وأنجزت إعادة التعريف هذه باسم منظومة أولويات متعلقة بمصالح الطفل التي تأتي بصورة تكاد تكون دائمة قبل مصالح الوالدين وخصوصاً الأب، يصبح الطفل الموضع الذي تتكشف فيه سلطة الدولة كبرنامج للإصلاح مسكون بالقانون وعلماء النفس والأطباء النفسيين وأعمال الاجتماعيين والتقنين" (٣٩).

الحكم الإسلامي

هكذا يسميه وائل حلاق، ويصرّ على هذه التسمية، بسبب مذهبه في الدولة أنّها منتج أوروبيّ غربيّ على وجه الحصر، ولن أقف طويلاً عند هذا الزعم في هذا الموضع؛ وقد أتطرق إليه بعد ذلك، لكن من حيث المبدأ ليس هنالك مشكلة كبيرة تتعلق بالأسماء إذا كنّا نروم الدراسة الموضوعية.

(٣٩) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص

نعود معه من البداية وهو يثير سؤالين مترتبين على فرضيته التي هي أطروحة الكتاب، يقول حلاق: "تنطوي الفرضية التي ترى أن مفهوم الدولة الإسلامية الحديثة مستحيل التحقيق ومتناقض ذاتياً على سؤالين مضميرين يجب أن نتناولهما من البداية، أولاً: إذا كانت هذه الحالة غير متصورة فربما يسائل المرء عن الكيفية التي حكم بها المسلمون أنفسهم في ضوء الحضارة العظيمة التي صنعوها... ثانياً: في ضوء هذه الاستحالة ما نمط الحكم السياسي الذي يتبعه المسلمون في الحاضر ويحتمل أن يتبعوه في المستقبل"^(٤٠)، وما يلبث بعد طرحه للسؤالين أن "يقرر أننا مضطرون للوقوف عند السؤال الأول فقط، ونركز على الاثني عشر قرناً التي سبقت العصر الحديث، أما التجارب المعاصرة للدولة الإسلامية الحديثة فهي غير ملهمة بل فاشلة مثل تجربة إيران وغيرها، فلا هي أقامت دولة حديثة ولا هي حافظت على الشريعة"^(٤١).

ثم ندلف معه إلى صلب الموضوع؛ لنراه ينكر على الباحثين عدم الإنصاف؛ إذ يسوون بين نظام الحكم الإسلامي وما عاصره من نماذج لمجرد كونها اتفقت في وقوعها جميعاً في عهد ما قبل الدولة الحديثة؛ فيقرر أن: هناك فرق بين الدول النموذجية في الأزمان التي

(٤٠) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومآزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٣٠

(٤١) راجع: الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومآزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٣١-٣٢

سبقت العصر الحديث ونموذج الحكم الإسلامي، بما يُعدّ ضرباً من الظنون أو الغفلة تلك الدراسات التي جمعت الكل في مجموعة نماذج غير متميزة^(٤٢)

وبرغم عدم اتفاقنا معه جزئياً في رسم الصورة؛ نمضي معه في موضوعيته المعتادة لرقبه وهو يسجل ملاحظتين متقابلتين: "كان للمجتمع الإسلامي من شمال أفريقيا والأندلس إلى جوة وسمرقند نصيب من البؤس ... لكنّ القانون الأخلاقيّ كان مهيمنا دائما بلا منازع" وليس من قبيل التعصب أن نخالف حلاق في هذا الوصف، وإن كان قد احترز بكلمة (نصيب)؛ لأنّ البؤس والشقاء الذي حلّ بالعالم خارج نطاق الحكم الإسلاميّ كان من الشدة والقسوة بحيث يُعدّ العالم الإسلاميّ - مهما كان له نصيب في فترات معينة من هذا البؤس - جنة البائسين وملاذ الضائعين، ولا شكّ أنّ القانون الأخلاقيّ الذي كان مهيمناً - باعترافه هو - كان له بالغ الأثر في رفع البؤس عن الناس داخل نطاق الحكم الإسلاميّ، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وغياب القانون الأخلاقيّ وانحسار هيمنته هو الذي أعطى الفرصة في الحياة المعاصرة للرأسمالية المرابية؛ لتستعبد البشر وتمسخ الأفراد وتحولهم إلى تروس تدور في آلة الإنتاج الجبارة؛ لتصب الأرقام الفلكية في جيوب القلة المحتكرة لمقررات الأرض؛ لقاء نظام رفاه اضطرت إليه الأنظمة واضطر إليه المتحكمون

(٤٢) راجع: الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومآزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

في الأنظمة لئلا يتكرر مشهد الثورة الفرنسية، ذلك هو البؤس الحقيقي الذي تعانيه البشرية في غياب (القانون الأخلاقي).

وما من شك في أننا - بسبب وعينا بتاريخ الحكم الإسلامي وتفريقنا بين النموذج الذي أوجبه الشريعة وبين التطبيقات المتباينة له عبر التاريخ - سوف نضطر للتسليم بقوله: "أما كونه - أي الحكم الإسلامي - لم يكن ناجحاً على الدوام فهي حقيقة بديهية؛ فالنجاح الكامل ليس من حظ أي مجتمع في الماضي أو في الحاضر، ولكن الفاعلية النموذجية للاتجاه الأخلاقي أمر ليس محل شك" (٤٣)

وفي سياق إعجابه بصمود الشريعة وقدرتها على الثبات والاستمرار " يؤكد حلاق بأن الشريعة الإسلامية كمظلة جامعة للامة الإسلامية لم تكن لها ان تنهار ثقافياً أمام أفكار عصر التنوير الا عندما تدخلت آلة الاستعمار عسكرياً وبشكل مباشر لإنهاء الشريعة وإحلال مؤسسات الدولة الحديثة مكانها، ولم تخرج هذه القوى من العالم الإسلامي إلا وقد ضمنت مؤسسات قوية (القضاء والعسكر تحديداً) تحول بينها وبين إمكانية العودة لنموذج الحكم الإسلامي" (٤٤).

(٤٣) راجع: الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ولن نذهب معه أبعد من ذلك في طريق وصفه للحكم الإسلامي وللشريعة وآثارها؛ لكونه أنصف إلى حدّ كبير، ولكون هذا الأمر معلوماً للكافة، ولكننا سنذهب معه إلى الشروط التعجيزية التي اشترطها لقيام دولة إسلامية حديثة، فهو يطرحها في صورة تساؤل تعجيزي: إذا افترضنا قيام دولة إسلامية الآن فيجب أن يتوافر فيها الشروط الدنيا لهذه الدولة، والتي منها ما يلي: أولاً: تأسيس سيادة إلهية تترجم فيها قوانين الله الأخلاقية الكونية إلى قواعد قانونية عملية، ثانياً: فصل صارم للسلطات تكون فيه السلطة التشريعية مستقلة، ثالثاً: الانسجام بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، لاسيما في أداء السلطتين التشريعية والقضائية، رابعاً: سلطة تنفيذية يقتصر دورها على وضع الإرادة السيادية موضع التنفيذ، خامساً: فصل تام بين السلطات يجعل السلطة التشريعية مستقلة بالكامل، سادساً: مؤسسات تعليمية يديرها مجتمع مدنيّ ولا يجري التعامل مع العقل على أنه أداة، سابعاً: أن تكون بين المواطنين علاقة أخلاقية يتحول بها مفهوم المواطن إلى ما يناسب إنسانيته ولا يحبس في إطار العلاقات الآلية الباردة ..

وبرغم أنّه طرح هذا السؤال التعجيزيّ ليشب من الفرضية المطروحة إلى حاجز آخر أشدّ صلابة - سوف نعرض له فيما بعد - وهو العولمة؛ إلا أنّ الشروط التي قدمها تستدعي مساجلة من نوع آخر.

ونحن - إذ نتفق معه تمام الاتفاق في الطرح الرئيسي وهو استحالة قيام دولة إسلامية في النموذج الغربيّ - نقف حذرين ومحذرين من سرعان هذا الاعتقاد إلى الأصل، سواء

وجد هذا السريان لنفسه متكاً في بعض ما بنى عليه الدكتور حلاق نظريته، أو أتى للبعض من قبيل سوء الفهم ومن باب التعميم الأعمى بطبيعته.

فالأصل أنّ الإسلام دين ودولة، وأنّ الشريعة الإسلامية مشتملة على نظام للحكم، له أسسه ومؤسساته ومبادئه وآلياته، وهذا النظام الربانيّ الفريد - إذ يوسع على المكلفين في منطقة الآليات والأدوات وكل ما هو من قبيل الأمور الفنية ومن جنس التدبير الإنسانيّ - يقف صارماً في كل ما يُعدّ من قبيل المبادئ والأسس والأحكام التي تحدد شكل وهيكل النظام، وما يقال من أقاويل - تتزلف إلى الأنموذج الغربيّ بهضمها لحق الإسلام في أن تكون له دولة تتفق مع طبيعته المتميزة وتحقق عالميته وتلبي تطلعاته - جميعها تفتقد حُلم الانسجام مع الإسلام، وتفتقر لكل ما يجعلها جديرة بالنظر والاحترام.

وهو بذاته مستغن عن غيره، وليس مضطراً لانتحال أصل من هنا أو مبدأ من هناك، ولا يعنيه كثيراً أن تتفق معه النظم والأنظمة أو تختلف؛ إذ هو بطبيعته الربانية مهيم، وبصبغته الميتافيزيقية متعال، ولن يجد المسلمون صعوبة في تطبيقه إن امتلكوا الإرادة والاستقلال، وإذا كانت النماذج السيئة التي وقعت في الواقع المعاصر متعثرة فلكونها لا تمثله، ولا تستقيم على سَنَنِه، ثم هو قادر على التكيف مع كل الأوضاع التي تختلف باختلاف الأمصار والأزمان والظروف؛ لكونه وسّع في منطقة الأدوات، فترك للعقل كامل حريته في الإبداع والابتكار بل والاقتباس من الغير، بشرط أن يكون ما أتى به محققاً للمصلحة غير مصادم للشرع.

ومن الجدير بالذكر والتنبيه - لئلا تختلط الأوراق - أنّ الدولة المدنية ليست مجرد آلية محايدة، فعندما نقول بمرونة المساحة التي تسكنها الآليات واتساعها وسماحتها لا نعني أنّها يمكن أن تكون مستقرّاً للدولة المدنية، وليس من المعقول أن يقال بإمكانية دخولها بعد إفراغها من بعدها الميتافيزيقيّ، ومما ملأ جوفها من الحداثة؛ لأنّ ذلك افتراض يصوغه الخيال الذي لا يحسن تقدير الواقع، فحقيقة الدولة المدنية أنّها منظومة لا ينفصل فيها الماديّ عن الفكريّ عن الميتافيزيقيّ، و"الزعم بوجود حكومة صالحة في حدود الدولة الحديثة تضعفه الدراسة المتفحصة لتنظيمها الدستوريّ"^(٤٥)، وليس صحيحاً أنّ الدولة شيء والقانون الذي يسري في أوصالها شيء آخر، يقول هانز كلسن: "إنّ وصف الدولة بأنها القوة التي تقف وراء القانون وصف خاطئ؛ إذ يوحي بوجود كيانيين منفصلين، بينما هو كيان واحد، ألا وهو النظام القانوني، إنّ ثنائية القانون والدولة هي فقط مضاعفة أو تكرار لعملية إدراكنا لها"^(٤٦)

وحتى الديمقراطية - وهي التي لم يتعرض لها بالذكر - لا يمكن اعتبارها مجرد جملة من الأدوات والآليات، ولا يمكن القبول بقول من يراها ماكينة صالحة للعمل بالشرعية

(٤٥) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ١٤٨

(٤٦) هامش: الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص ٧٤

شريطة نزع أصلها الفلسفي؛ لأنها كالدولة المدنية سواء بسواء لا يمكن فصل جسدها عن روحها المحركة لها، ولا شك أن مبدأ السيادة الذي نتفق مع الدكتور حلاق في كونه مناف للشريعة ومضاد لها، ولأن أصلها الفلسفي هو ذاته مبدأ السيادة الذي لا يمكن أن تكون الديمقراطية ديمقراطية إلا بوجوده، ولا يمكن أن يكون الإسلام إسلاماً إلى مع انتفائه وعدم وجوده.

هذه الحقائق لا تعوزها البراهين والأدلة، غير أن المقام مقام إجمال، فنكتفي بهذا التبيه العابر؛ لنعود إلى ما سبق أن بدأناه قبل الاستطراد الآنف، ونكرر التأكيد على أن استحالة قيام دولة إسلامية تكون صالحة لإقامة الشريعة على صورة الدولة الحديثة بكامل أسسها ومؤسساتها ومبادئها وما احتف بها من بيئة حدائية - وهو ما نوافق عليه الدكتور حلاق تماماً - لا يعني بأي وجه استحالة قيام دولة إسلامية على أصول الشريعة ومبادئها، ووفق الأحكام الشرعية المنظمة للدولة والمحددة لصورة الحكم وشكل الدولة ومهامها ووظيفتها.

ولا يعني هذا أن باب الاجتهاد مغلق في مجال نظام الحكم، فمن المعلوم أن مساحات الاجتهاد في كل أبواب الشريعة واسعة، ولا سيما ما يتعلق بالنظرية السياسية، هذا بالإضافة إلى مساحة الآليات المفوضة للعقل الإنساني بالشروط المعروفة.

ولعل الدكتور حلاق بإصراره العجيب على أنّ الدولة منتج أوروبيّ غربيّ حصرياً، وعلى أنّه "لم يكن ثمة دولة إسلامية قط" (٤٧)؛ لكونها شيء حديث مختلف - على حد تعبيره - يضطرننا للوقوف مع زعمه هذا الذي يتنافى تماماً مع موضوعيته في الطرح والمناقشة؛ حتى لكأنّه قال هذه المقولة وهو في حالة مزاجية غير معتدلة.

فأمّا على وجه العموم فمن المقبول أن يكون القول بأنّ "الدولة الحديثة ابتكار أوروبيّ حديث" مذهباً لوائل حلاق، يوافقه فيه من يوافقه ويخالفه فيه من يخالفه، ويجوز عندئذ أن يتنازل كثير من علماء السياسة عمّا توارثوه من تعريف للدولة وتحديد لأركانها، لكن بشرط أن يصطحب معه ما قرره من قبل، من أنّ الإنصاف يقتضي عدم التسوية بين الحكم الإسلاميّ وغيره مما وقع قبل العصر الحديث.

وأما على وجه الخصوص فإنّ الحكم الإسلاميّ كان يتمتع بقانون أخلاقيّ نجح في إقامة مجتمع منظم متماسك، استمر اثني عشر قرناً قبل أن يسقط الاستعمار العمل بهذا القانون الأخلاقيّ؛ أفكان هذا القانون - إذ فعل هذا الإعجاز التاريخيّ - عاجزاً عن تنظيم دولة تحتضن هذا المجتمع؟! أم كان بالإمكان قيام مجتمع كهذا وتماسكه واستمراره على نمط

(٤٧) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص

متميز كل هذه القرون دون أن يكون في حضان دولة ذات مؤسسات فاعلة تحميه من التفكك وتصونه من الانحلال!؟

ولنا الحق في أن نرتاد بعض ما سطر الدكتور حلاق نفسه؛ لا لنثبت به تناقضه في تصوره عن النظام الإسلامي وحسب، وإنما لندلل به على أن وعي الكثيرين ممن انطلقوا في معالجته للقضايا الإسلامية من ثقافة غربية وعيٍ منقوص، به علة قل أن يسلم منها أحد منهم، مهما كان منصفاً؛ لأن الثقافة الغربية لها هيمنة تعشي الحس الإدراك بدرجات متفاوتة.

يقول الدكتور وائل حلاق: " حتى بداية القرن التاسع عشر، ولمدة اثني عشر قرناً قبل ذلك، كان قانون الإسلام الأخلاقي، والمعروف باسم الشريعة، ناجحاً في التفاعل مع القانون المتعارف عليه، والأعراف المحلية السائدة، وغدا القوة القانونية والأخلاقية العليا التي تنظم شؤون كل من المجتمع و(الدولة) وكان هذا القانون نموذجياً، بمعنى أن المجتمعات والسلالات التي حكمها قد قبلته كنظام مركزي للقواعد العامة والعليا، وإذا استعرنا تعبير جون رولز النافذ فإن الشريعة كانت قانوناً أخلاقياً أنشأ مجتمعاً جيد التنظيم،

وساعد على استمراره، ولكن مع بداية القرن التاسع عشر، وعلى يد الاستعمار الأوربيّ، تفكك النظام الاقتصاديّ/الاجتماعيّ و(السياسيّ) الذي كانت تنظمه الشريعة هيكلياً^(٤٨).

فإذا كان هناك قانون أخلاقيّ ينظم المجتمع والدولة، وينشئ مجتمعاتاً جيد التنظيم، ويتدخل في هيكلية النظام الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ، ويستمر على ذلك اثني عشر قرناً؛ متحدياً كل تقلبات الحياة وصروف الدهر، ولم يسقط إلا بإسقاط الاستعمار الغربيّ له؛ فماذا نسمي هذا الوضع، وكيف تعجز شريعة صنعت هذا أن تقيم دولة ذات مؤسسات، وكيف يصنع القانون الأخلاقيّ بذاته كل هذا دون أن يكون ضمن بنوده موادّ تقيم دولة، وتنظم السلطة داخل نطاق توافرت فيه كل عناصر الدولة التي تواطأ عليها علماء السياسة؟!

وإذا كان البعض يمكن أن يقبل بهذا الطرح ولكن في حدود الملك العضوض الواقع بعد الخلافة الراشدة - وإن كان هذا غير مقبول ولا مستساغ - فإنه لا يمكن لأحد يدعي الإنصاف أن يقبل به في حدود الأنموذج الربانيّ، الذي وضع في التاريخ ليحتذى، وهو الخلافة الراشدة، اللهم إلا إذا تخلى عن الإنصاف وخلع بردة المنهج العلميّ ريثما ينطق بها متخفياً على استحياء وعجلة.

(٤٨) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص

إنّ الخلافة الراشدة دولة بكل مقومات الدولة وأركانها أسسها ومؤسساتها، بل إنّها هي الدولة التي نشدتها فطرة الإنسان الثائر في عصر التنوير، ولولا أنّ شبح الكنيسة كان يطارده من خلفه، لوقع على هذا الأنموذج برغم غفلة الأمة الإسلامية آنذاك، ولقد تلقفت الرأسمالية الليبرالية هذا الإنسان المُروّع، المتعجل سبيل الخلاص؛ لتصوغ له أنموذجاً للدولة التي ينشدها، ولكنه جاء كلعبة الأطفال التي يتلهون بها عن الغاية الكبرى، ولولا أنّ مصلحتها مع رفاهيتها وإلهائه بالترف لما أعطته الفتات الذي تمنّ اليوم به عليه، ولن أذهب بعيداً في الاستشهاد؛ فهذا هو وائل حلاق نفسه يعفينا من عناء البحث وهو يبرر تراجع الرأسمالية الليبرالية عن قسوتها وغبائها بعض الخطوات: "وسرعان ما أدرك المصلحون والسياسيون والحكام الذين لا تزال الثورة الفرنسية وأسباب السخط التي أدت إليها حية في ذاكرتهم، أنّ الفقر قد يقود إلى ثورة ثانية، يمكن لها أن تسحب كلاً من السلطة السياسية والتميز الاقتصادي من تحت أقدامهم، وسرعان ما بدىء بتأسيس نظم الرفاه الاجتماعيّ، في كل الدول الأوروبية، ما أوجد شبكة أمان اجتماعية" (٤٩).

إنّ الخلافة الراشدة دولة رشيدة قامت على علاقة عقديّة بين الحاكم والمحكوم، تحققت هذه العلاقة في واقع الأمة السياسيّ، وأثمرت الدولة عبر آلية البيعة بنوعيتها: البيعة

(٤٩) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص

الخاصة والبيعة العامة، ويمكن أن تتطور هذه الآلية في صورة معاصرة تحقق مقاصدها دون إخلال بأحكام الشرع، ثمّ يكون السؤال: هل الانتخاب - إذا تمّ تعديل قوانينه بما يتناسب مع الشريعة ويحقق مقاصد الشرع - يصلح أن يحل محل البيعة؟ وهذا موضع اجتهاد مقبول في الساحة العلمية الإسلامية.

والأسس التي تقوم عليها هذه الدولة واضحة وجلية ومقررة بالنصوص الشرعية وبممارسة الصحابة لها، أولها: أنّ السيادة للشرع، وليست - كما هو في الدولة المدنية الحديثة - للشعب؛ وهذه ميزة تحرز للنظام الإسلاميّ تفوقاً على الديمقراطية وعلى النظم الغربية المعاصرة، وذلك من وجوه، منها: أن النظام الإسلاميّ يقدم ضمانة أقوى لعدم الاستبداد، أو لتقليل الاستبداد بقدر الإمكان؛ فإن الغاية الكبرى التي يتغياها أي نظام ينحاز للإنسانية ولحقوق الإنسان هي منع الاستبداد، والاستبداد كما يكون في ممارسة السلطة التنفيذية يكون كذلك - وبصورة أشدّ - في ممارسة السلطة التشريعية، وكما يكون الاستبداد من الفرد الحاكم أو النخبة القليلة الحاكمة يكون كذلك من الأغلبية التي أتت بها الصناديق، وهو استبداد - وإن كان أقلّ شناعة لكونه ليس من فرد أو طغمة أقلية - ربما يكون أكثر ضرراً بشريحة كبيرة من المجتمع لم يحالفها التوفيق للفوز بالأغلبية، فإذا انحصر استبداد الأغلبية في نطاق التنفيذ دون التشريع تقلص الضرر الواقع على باقي المجتمع إلى أكثر من نصفه تقريباً، وذلك لأن التشريع مصدره واحد للجميع، وهو الشرع المعصوم.

ومنها: أن مبدأ خضوع الدولة للقانون سيكون محققاً بقوة في حال أن تكون السيادة للشعب؛ لأن مبدأ سيادة الشعب - لدى التطبيق - يجعل صاحب السيادة هو البرلمان، وهو جزء من الدولة، ولا تتحقق سيادة القانون - أو بالمعنى الأدق خضوع الدولة للقانون - بشكل جاد ومطمئن إلا إذا تساوى في هذا الحاكم والمحكوم، ووجود الدولة - بطبيعة الحال - يقسم الناس إلى حاكم ومحكوم، ولأجل هذه القضية دعا كثير من المفكرين أمثال (جورج سل) إلى هدم مبدأ السيادة، ولقد نجح سل ومن وافقه في دحض كل المحاولات التي قدمها القانونيون لإزالة ما يوجد من تعارض بين مبدأ السيادة ومبدأ خضوع الدولة للقانون.

ثاني هذه الأسس: أن الأمة مصدر السلطات وصاحبة السلطان، فهي التي تولي الحاكم وتعزله، وهي التي تحاسبه وتراقبه، "وتصرفه على الناس بطريق الوكالة لهم"^(٥٠)، والأمة فوقه مثلما هو وق عماله، يقول الإمام البغدادي عن الإمام إذا زاغ عن سنن الحق في حكمه: "ومتى زاغ عن ذلك كانت الأمة عياراً عليه في العدول به من خطأه إلى صوابه، أو في العدول عنه إلى غيره، وسيلهم معه فيها كسبيله مع وزرائه وقضاته وعماله وسعاته، إن زاغوا عن سننه عدل بهم أو عدل عنهم"^(٥١).

(٥٠) أصول الدين ص ٢٨٧

(٥١) كشف القناع ١٦٠/٦

وعملياً كانت خطبة أبي بكر أنموذجاً للعلاقة بين الحاكم والأمة التي لها الرقابة عليه: «يا أيها الناس أني قد وُلِّيت عليكم ولست بخيركم فإن ضعفت فقوموني وإن أحسنت فأعينوني، الصدق أمانة والكذب خيانة، الضعيف فيكم القوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم الضعيف عندي حتى آخذ منه الحق إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذلّ، ولا ظهرت الفاحشة في قوم إلا عمَّهم البلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله» (٥٢).

ويأتي الأساس الثالث؛ ليحقق به الإسلام سبقاً كبيراً، وهو الشورى، التي تتعدد مجالاتها ودوائرها؛ لتغطي مساحات واسعة خارج نطاق التشريع، ولتشمل شرائح متعددة بدرجات متفاوتة وتنوع يستوعب الأمة بشكل دقيق يراعي التخصصات، ومن طالع السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي في عهد الخلافة الراشدة أدرك بسبيل الاستقرار هذه المجالات الواسعة وهذه الدوائر المتنوعة، وأدرك قبل ذلك كم هو راسخ ومنتين وتجذر في التربة الإسلامية هذا الأصل العظيم.

(٥٢) مصنف عبد الرزاق (٣٣٦/١١).

وهناك أسس أخرى تولت الشريعة تقريرها بمواد قانونية شرعية أخلاقية، كوجوب رعاية حقوق الإنسان، وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس التكامل الذي يحدد حقوق واجبات كل منهما بدقة بالغة، وغير ذلك^(٥٣).

أما عن شكل الدولة وهيكلها الذي ينظم مؤسساتها؛ فتأتي مؤسسة أهل الحل والعقد على رأس الدولة، وهي مكونة من كبار الأمة وصفوتها وعلمائها وأمرائها وساستها ومصالحها، ممن تختارهم الأمة عبر الآلية المناسبة للزمان والمكان، ووفق قوانين تحدد بدقة ورشد صفات هؤلاء الأعضاء وصلاحياتهم، هذه المؤسسة العظمية تتعدد فيها الرؤى والأفكار والمشاريع والآراء وتبقى هي مؤسسة واحدة، لتبقى الأمة واحدة لا تتقاذفها أمواج الأهواء ونزاعات الأحزاب، تمارس سلطانها - نيابة عن الأمة - في التولية والعزل والمحاسبة والمراقبة والشورى وغير ذلك.

ومنها تنشق مؤسستان كبيرتان، الأولى: مؤسسة المجتهدين (السلطة التشريعية) التي تقوم بالاجتهاد في استنباط الأحكام من الكتاب والسنة وصياغتها وتقديمها للتطبيق، وهي مستقلة تمام الاستقلال عن الإمام وجهاز حكومته، والثانية: مؤسسة الخلافة، التي تشمل

(٥٣) راجع كتاب: (النظرية العامة لنظام الحكم في الإسلام) وكتاب (الأحكام الشرعية للنوازل السياسية) للمؤلف

الخليفة ومعاونيه، ومنها تنبثق الحكومة التنفيذية وعلى رأسها الوزير الأول وزير التفويض الذي يرأس وزراء تنفيذيين يتعددون ويتنوعون بحسب حاجة الأمة.

وتحت الخليفة أو رئيس الدولة سائر المؤسسات، القضاء والحسبة وبيت المال والجيش والحكومة والولاية على الأمصار وغير ذلك من المؤسسات والأجهزة.

ودخول القضاء تحت سلطان الخليفة لا يمنع من استقلال القضاء، ذلك الاستقلال الذي وضعت له في الشريعة أحكام تضمنه وتضبطه، ومن شاء المزيد فعليه أن يطالع كتب الفقه السياسي والسياسة الشرعية.

وبما قدمناه يتبين أنّ الشروط التي اشترطها الدكتور حلاق لقيام دولة إسلامية متحققة بتمامها، وذلك باعتبار أنّ الدولة الإسلامية إذا قامت على تلك الشروط كانت مستغنية تماماً عن ارتداء حلّة الدولة الحديثة، وكنا في حلّ من الدخول في المتناقضة التي نوافق الدكتور حلاق على وجودها في حال الإصرار على إلباس الدولة الإسلامية لبوس الدولة الحديثة أو الديمقراطية.

لكننا لا زلنا معه في استطراداته التي أفرزت إشكاليات تبدو واقعية، ولكنها ليست مستعصية على الحل، إنها العولمة بثقلها ووطأتها..

عائق العولمة

على فرض أنّ الدولة الإسلامية استجمعت شروطها للقيام، فكيف ستقوم في ظل هذه العولمة الطاغية؟ هذا هو السؤال الذي أسهب الدكتور حلاق في الإجابة عليه، في سياق لا يبدو معه أنّ الاستحالة مقصورة على الصورة التي تنصّب عليها الدراسة، ففي البداية يستعرض الواقع البشريّ في ظلّ العولمة: "فعالنا ليس مكون من دول فحسب، بل هو أيضا مكان ليس فيه مسافات غير سياسية بين تلك الدول ... هذا النظام الدوليّ المؤلّف من دول تحكمه على نحو متزايد علاقة قوة حديثة نسبياً باتت تعرف باسم العولمة ... هي اقتصادية بصورة مؤذية، وهي كذلك سياسية وثقافية بصورة كثيفة ومتغولة، وثمة في الشكل الحديث للعولمة علاقة جدلية أساسية غير مسبوقه - ولدتها تكنولوجيا الاتصالات القوية - بين المحلي والعالمي، حيث يصبح للحوادث المحلية معان معولمة بصورة متزايدة وتلقائية؛ وهذا ما يعني - بالمقابل - أنّ المعاني والحوادث العالمية تتشابك في الحياة المحلية" (٥٤).

(٥٤) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومآزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق - ت عمرو عثمان - المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات - ص ٢٥١

وبعد أن صور جوانب من الصراع بين العولمة التي تتمدد بسرعة دوران الأرض يوماً بعد اليوم، وبين الدولة الحديثة التي تتشبث بالأرض الفوارة وتضرب جذورها في أعماقها؛ يقرر أنه: "لا يبقى لنا - إذاً - إلا ثلاثة احتمالات منهجية، الانتصار الكامل للعولمة، أو الانتصار الكامل للدولة، أو علاقة جدلية مركبة ومستمرة من الاحتكاك والتعاون بينهما، ولا يبدو أيّاً من الانتصارين ممكن الحدوث في المستقبل القريب؛ ما يتركنا مع الاحتمال الثالث الذي يمثل الحقيقة الفعلية على الأرض ... وما نزعمه هو أنه إذا كان الحكم الإسلامي لا يتوافق مع الدولة الحديثة فإنه سيكون بالأحرى أقل توافقاً مع الشكل الحاضر للعولمة باعتبارها الشكل الوحيد للحكم" (٥٥).

ثم يثب وثبة واسعة وعالية تلقي بظلال الاستحالة على مساحة أوسع من موضع الدراسة: "ما دنا قد افترضنا قيام حكم إسلامي؛ فلا بد أن نفترض أيضاً أن ذلك الحكم سيخضع للتحديات التي يطرحها العالم المعولم: الطبيعة العسكرية للدول الإمبراطورية القوية، والتغولات الثقافية الخارجية، والسوق العالمية الرأسمالية الليبرالية الهائلة، وليست هذه التحديات مستقلة بعضها عن بعض ... فهزيمة عسكرية على غرار العراق وأفغانستان تظل دائماً احتمالاً - ولو لم يكن وشيكاً - يواجه أيّ شكل من الحكم الإسلامي ... سيلزم

(٥٥) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومآزق الحدائث الأخلاقي - وائل حلاق - ت عمرو عثمان - المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات - ص ٢٥٦

الحكم الإسلاميّ بأن يكون موقف من الفنون الادائية والمرئية، ومن الصور الجنسية المستغلة تجارياً وجنسية الجسد، ومن الإعلانات المتلاعبة بالمستهلك بلا وعي منه، ... إلخ .. وعلى الحكم الإسلاميّ أن يرضى بسوق عالمية مدعومة من دول رأسمالية وليبرالية عتيدة قوية، أسواق تهيمن عليها الشركات في سعيها الدائم غير الأخلاقيّ وراء الربح ...» (٥٦).

وما دام قد عمّم ولو بطريق غير مباشر فإنّ الأمانة تقتضي أن نخالفه، لأننا نوافق فقط في استحالة أن تقوم الدولة الإسلامية في صورة الدولة الحديثة، أمّا استحالة قيام دولة إسلامية وحكم إسلاميّ من الأساس، فهذا ما لا يمكن أن يوافق عليه أحد؛ برغم واقعية ما عرض من تحديات.

إنّ الدولة الإسلامية عندما تقوم لن تقوم في فراغ، ولا في مساحات مملوءة بغير الثقافة الإسلامية النقية، ولن تأتي وحدها، وإنما ستقبل في سياق تغييريّ شامل، فالبعث الإسلاميّ لن يقتصر على الدولة، وإنما هو بعث حضاريّ كامل وشامل، وهي في ذلك كالدولة الحديثة، فلو أنّ أحداً ممن عاش في العصور الوسطى حاول أن يتخيل دولة مدنية حديثة لقطع باستحالة قيامها لكونها ستصطدم حتماً بنظام البابوية، وستواجه تحدي التحالف

(٥٦) الدولة المستحيلة - الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي - وائل حلاق - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -

المصلحيّ أو نكاح المصالح بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية، ولو أنّه تصوورها فيما يحيط بها من تغيرات لما قطع باستحالة حدوثها.

المخرج لدى حلاق

الدكتور وائل حلاق يضع المشروع الاسلامي بمأزق غير قابل للحل إلا بابتكار (تخيل) أنظمة أخلاقية قادرة على الصمود أمام الآلة "الشميتية" المدمرة والساحقة لأي تهديد لوجودها، ويطرح فكرة "التحاور" والتناظر مع الغربيين لإمكان إقناعهم بالمشروع الأخلاقي العالمي من خلال ابتكار مفردات يستطيع المحاورون أن يفهموها!"^(٥٧).

ويرى حلاق أنه لا إمكانية لمشاركة الإسلاميين في العالم اليوم إلا بأن يكون لهم القدرة على "التخيل" والإفصاح عن أشكال حكم جديدة دون الامتثال والرضوخ لمعايير الدولة الحديثة، يكون فيها النطاق المركزي أخلاقياً، وتجنباً للصدام مع القوى العظمى فلا بد أن يتفاعلوا مع نظرائهم الغربيين، وأن يقوموا بتطوير مفردات يمكن لهؤلاء النظراء

(٥٧) عرض كتاب الدولة المستحيلة ل: وائل حلاق - موقع الحوار المتمدن - العدد: ٤٨٤٣ - عرض محمد البيطار

المحاورين أن يفهموها، مفردات تهتم ضمن ما تهتم بمفهوم الحقوق، في سياق ضرورة بناء تنويعات للنظام الأخلاقي تناسب كل مجتمع" (٥٨).

ولقد أذهلني هذا التوقف المفاجيء الذي لا بدّ أن يشعر به أيّ أحد لديه حسّ ولو غليظ بليد قليل التأثير، أبعد كل هذا السيل الجارف من المقدمات يأتي الطرف الآخر من المعادلة مبتسراً باهتاً إلى هذا الحدّ!!؟

أيّ تحاور وأيّ تفاهم! إنك بعد أن صورت لنا العالم في ظلّ العولمة المبتلعة لكل حيّ، وتحت طاحونة الدولة الحديثة الساحقة لكل شيء، تريد من الحَمَل أن يقدم هدية للذئب، ويرسل قبلة في الهواء للأسد، ويلوح بيديه محيياً النسر السابح في أثير ملؤه الافتراس، إنك هنا كالطبيب الذي وصف للمريض الداء العضال، وبعد صولات وجولات في المعامل وردحات المستشفيات، أعطاه دواء للسعال!!

إنّ الزلزال الذي جاءت به الدولة الحديثة، هو ذاته الذي سيأتي به النظام الإسلاميّ والحكم الإسلاميّ والدولة الإسلامية؛ وإنّها السنّة الماضية، وإنّ الحضارة الغربية قد شاخت، وتمسكها بالقيادة كتمسك رئيس الجزائر المقعد بكرسيّ الحكم، وما يدري أنّه إلى ذهاب؛ ليخلفه غيره شاء أم أبى، والقانون الذي يحكم الأمم لا يحابي ولا يجامل ولا

(٥٨) عرض كتاب الدولة المستحيلة ل: وائل حلاق - موقع الحوار المتمدن - العدد: ٤٨٤٣ - عرض محمد البيطار

يظلم، فدور الحضارة الغربية بما فيها الدولة المدنية قد ولى. والإسلام قادم بشريعته وثقافته
وبيئته ودولته.

(والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون)،،



[/albayanMag](#)



[/albayan31](#)



[/ALBAYANmagazine](#)



[+posts/مجلةالبيان/](#)